وزيرة الشؤون: المساعدات الاجتماعية ارتفعت إلى 274 مليون دينار بعد أن كانت 60 مليونا

سمو رئيس مجلس الوزراء

الغانم يترأس الجلسة

(تصوير: محمد صابر)

العتيبي: الوزيرة الصبيح «استخفت بالأدوات الدستورية بحجة عدم دستوريتها»

الحجرف: استجواب الوزيرة الصبيح جاء بعد النصح والتدرج في أدوات الرقابة البرلمانية

بالرغم ان هناك قرارا بوقف الندب والاعارة منذ عام 2013 لكن الوزيرة ما يهمها قرارات..الوزيرة ضللت ديوان الخدمة المدنية وادعت للاسف كذبا ان احدي الوظائف الاشرافية شاغرة حتي تتمكن من تعيين واحد من ربعها.

وزيرة الشؤون تحارب العمل النقابي في الكويت وتعتبر اكثر وزير اضر بالنقابات وللاسف سارعت قبل مناقشة الاستجواب وارادت قفل بعض الملفات الخاصة بالنقابات لكنها ستعود ثانية بعد انتهاء استجوابها.. تدرون ان وزيرة الشؤون قامت بتعيين احد مستشاريها مديرا مؤقتا لجمعية سلوي بعد حل مجلس الادارة وهو يدعي «م ش»..هناك شبهه تعدي علي المال العام ودائع جمعية سلوي بلغت 4 ملايين دينار في عهد مجلس الادارة المنحل بقرار من الوزيرة فلماذا اتخذت الوزيرة قرار الحل ؟!..الوزيرة تدعي انها تحل مجالس ادارات الجمعيات التعاونية بسبب الاختلاسات او التعدي علي المال العام ،واغلب اعضاء مجالس ادارات التعاونيات المنحلة يحصلون علي احكام قضائية نهائية بالبراءة فمن نصدق الوزيرة التي تقول غليهم انهم حرامية ام القضاء الذي اصدر احكامه ببراءتهم..السبب واضح يا اخوان تدرون ليش للوزيرة تستهدف مجالس ادارات الجمعيات التعاونية وتتعمد حلها الامر ببساطه الوزيرة تريد خصخصة التعاونيات هذا هدفها. ...احاول الا يداهمني الوقت واريد ان استعرض كافه الامور.

معالي الوزيرة..بأي حق يتم تشخيص معاق العين الوحدة علي انها اعاقة بسيطة هذا فاقد عينة اغلي شي عند الانسان تقيمونه اعاقة بسيطة اذن الاعاقة الشديدة تكون شنو.. معالي الوزيرة لا تعبا بالاحكام القضائية محكمة التمييز تقضي باعتبار اعاقة العين الواحدة اعاقة كاملة لكن الوزيرة ترفض تطبيق الحكم..افولكم الوزيرة تتمرد علي الدولة والشرعية والاحكام القضائية ما يهمها احد... وزيرة تتمرد علي كل شي ترفض اعتبار مرض الزهايمر انه من ضمن الاعاقة وتصر علي انه من اعراض الشيخوخة.. المجالس الطبية تثبت الاعاقة والوزيرة ترفض هؤلاء عيال الكويت وشبابها ما لاحد عليهم منه.. تدرون ان الوزيرة احالت طفلة عمرها 13 عاما للنيابة العامة بتهمة الاستيلاء علي المال العام وفي المقابل تغض الطرف عن المزورين..للاسف الشديد يؤسفني ويحزنني ان اقولها بان وزيرة الشؤون في حكومة دولة الكويت تحمي مدعي الاعاقة وهي غير جادة في مواجهتهم وتحويلهم الى جهات الاختصاص. الحميدي السبيعي: يستأذن المجلس في عرض فيديو. خاص بناسء يحتجون علي قرار وزيرة الشؤون بقطع المساعدات الاجتماعية.

الحميدي للنواب: اليوم الكل يتحمل مسؤولياته امام وزيرة تصر علي اذلال الكويتيين للنواب.. تذكروا دعوة المظلوم واحذروها ان تصلكم في دنياكم قبل اخرتكم سيحاسبكم الله علي قراراتكم.. كل تراجعات الوزيرة الصبيح عن تعسفها ببركة الاستجواب، وإذا عدّت الاستجواب فأعلموا أنها ستعود لتعسفها وظلمها... اللهم بلغت اللهم فاشهد. خالد العتيبي: وجهت مع عدد من النواب اكثر من رسالة الى سمو رئيس مجلس الوزراء نطالب سموه بعدم توزير هند الصبيح مرة اخري بعد ان فشلت في اداء مهامها واعلنها اذا تم توزيرها سنسائلها سياسيا ومع ذلك تم توزيرها.. هناك تجاوزات ومخالفات كثيرة في الجهات والهيئات التابعة للوزيرة ولن نقبل الصمت ولن نخضع لاي ضغوط لاننا اقسمنا علي حماية مصالح الوطن والمواطنين..يشهد الله اننا قدمنا استجوابنا هذا الى وزيرة الشؤون لاجل نصرة اليتامي والمعاقين والارامل والضعفاء فهؤلاء الفئات للاسف هند الصبيح تتعمد اذلالهم والتعسف ضدهم ولا ندري ما السبب وسنتصدي لها وفق الدستور والقانون فهؤلاء مواطنين لهم حقوق كفلها الدستور..هند الصبيح تتعمد ابناء الكويت وتقسو عليهم

وخانت القانون الذي يساعدهم..يا معالي الوزيرة ذنب الطفل الذي رفضت منحه مساعدة اجتماعية في رقبتك وانت تدرين من هو..علي الحكومة ان توقف الهدر لديها اولا وفي وزاراتها قبل ان تتحدث عن سياسة التقشف..للاسف الحكومة فاهمة الموضوع خطأ تريد ان تتقشف مع المعاق واليتيم والارملة وتترك الهدر في وزاراتها ومؤسساتها دون حسيب ولا رقيب.. تبعية هيئة المعاقين الى وزارة الشؤون تعتبر مخالفة للقانون 47 الذي نص علي ان تبعيتها تكون للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء..الوزيرة اجبرت المواطنين علي اللجوء الى مواقع التواصل الاجتماعي لكي يحصلوا علي حقوقهم.

العتيبي يعرض فيديو لفتاة كويتية تطلب من وزيرة الشؤون ان تسمح لها بمنحها مقعدا متحركا والوزيرة تعتذر عن هذه المعاناة وتعد بسرعة حل مشكلتها. العتيبي يخاطب النواب: هل تقبلون بان مستشاري لجنة المساعدات في وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت من الوافدين وهم من يتحكمون في عيالكم الكويتيين.. هند الصبيح تريد اذلال الكويتيين بان تجعلهم يلجؤون الى الجمعيات الخيرية يطلبون المساعدات ولن نقبل بذلك الامر وعلي كل نواب الامة ان يتحملوا مسؤولياتهم امام الله والمواطنين.. المعاقون الذين يحتاجون إلى الكراسي المتحركة مازالت مستمرة، وعلينا معرفة أين الخلل في هذا الأمر خاصة وأن الوزيرة تقول بأنها عملت على حل المشكلة بشكل جذري..وزيرة الشؤون تنتهك احكام القضاء ولا تطبقها.. المحكمة تقضي في حكم نهائي بعدم جواز دفع الجمعيات التعاونية ايه اموال الى المحافظات والوزيرة تصر علي الدفع بالرغم ان مجلس الامة اوصي كذلك بوقف استقطاع اي نسب من اموال ارباح المساهمين في التعاونيات لصالح للمحافظات وكان ذلك في اعقاب استجواب النائب صالح عاشور والوزيرة كانها تقول للمجلس توصياتكم كلام فاضي وحبر علي ورق.. وزارة الشؤون ووزيرتها شغلهم الشاغل اقامة الدعاوي علي ابناء الكويت حتي ارهقوا المحاكم وامتلئت اروقتها بالقضايا..هل يعقل صرف 200 الف دينار من قبل صندوق دعم المشاريع الوطنية في وزارة الشؤون لحل ازمة البصل؟

نسأل معالي الوزيرة هل البصل من المشاريع الوطنية؟ ..هند الصبيح جعلت الكويتيين غرباء في ديرتهم حتي صار الكويتي والوافد واحد باشتراط الطرفين الحصول علي اذن عمل.

القوي العاملة اصدرت 133 الف تصريح عمل خلال 7 اشهر وفي المقابل هناك 129 الف وافد مخالفون للاقامة..هند الصبيح لا ترد علي اسئلة النواب البرلمانية واذا اجابت تكون اجابتها غير مقنعة وليس لها علاقة بالسؤال وكانها تريد تضليل ممثلي الامة..كل ما يهم وزيرة الشؤون هو كيفيه كسب الولاءات علي حساب التعيينات سواء في المناصب الاشرافية او مجالس الادارات المؤقتة للجمعيات التعاونية لربعها.. وسؤالنا للوزيرة الصبيح: أين جيوش الموظفين ومشروع الميكنة؟!.. الوزيرة الصبيح تعمل عكس ما تدعي، وتجاوزاتها كثيرة وموثقة ، وبقاؤها في منصبها ليس من مصلحة الكويت والكويتيين.

الرئيس الغانم: ترفع الجلسة لأداء الصلاة.

استئناف عقد الجلسة: وصول سمو رئيس مجلس الوزراء الى قاعة عبد الله السالم مبارك الحجرف يبدأ مرافعته: هذا الاستجواب ينتظره الشعب الكويتي كله ولقد اتبعنا كافة الادوات الدستورية قبل الاقدام عليه.. هيئة المعاقين لم تطبق القانون بل وتتعسف ضد ابناء الكويت.. استجوابنا بعيد تماما عن الشخصانية وانما هو لتصحيح اخطاء وتجاوزات تصر الوزيرة عليها بالرغم اننا نبهنا الوزيرة اكثر من مرة عبر مختلف الوسائل والادوات الدستورية.. في الكويت وبوزيرة الشؤون فان المعاق تبدأ معاناته بمجرد ان يقوم بمراجعة هيئة ذوي الاعاقة والسبب عدم تطبيق القانون في ظل غض الطرف من الوزيرة.. اليوم يجب علي نواب الامة ان ينتصروا للضعفاء وتعسا لنا ان لم ننتصر لهذه الفئة المستضعفة بعد ان اصبح كل معاق هو مدعي للاعاقة من وجهة نظر الوزيرة.. المشكلة ان اللائحة التنفيذية لقانون المعاقين تخالف تماما القانون والوزيرة لا تدري شيئا في ظل جيش من المستشارين الوافدين الذين تعتمد عليهم في كل الامور..خلل التركيبة السكانية امر خطير وينذر بعواقب وخيمة واعتقد سياتي يوم المواطن يقود سيارته ويلتفت يمينا ويسارا ولا يجد سوي الوافدين في الديرة.. واقولها من قلب يحترق علي ما يحدث في بلدي الكويت اذا لم يتم معالجة اختلالات التركيبة السكانية فنحن لسنا علي الطريق السليم بل وسيصبح الكويتي غريبا في وطنه.. مستشار وزير الشؤون كان يعمل حارس امن في احدي الصحف الكويتية وعين كمستشار للوزيرة بتاريخ 25– 8– 2015 مع العلم انه حصل علي الشهادة الجامعية بتاريخ 29–12– 2015 بتقدير مقبول.. واذا كانت هند الصبيح ام الوافدين فان صفاء الهاشم هي نصيرة المواطنين.. وزيرة الشؤون تعلم أن هناك التفافا ومرارغة في تحويل التاشيرات يتم عن طريق التحايل في العقود الحكومية التي تسمح للوافدين بالتحويل.. وهذا يعتبر اهم اسباب خلل التركيبة السكانية في الكويت. هند الصبيح عينت وافدا في مكتبها براتب 1500 دينار في الشهر وبدل 4 الاف شهريا بسبه تطوير ادارة الحاسب الالي وعيال الكويت ينتظرون فرصة عمل.. للاسف في عهد هند الصبيح اصبحت وزارة الشؤون مرتعا للوافدين..وزيرة الشؤون تخالف القوانين وداست في بطن الدستور.. حولت جمعية اليمن السعيد الى مسمي جمعية مساعدة الطلبة واقيم برج تجاري علي مقرها في شارع بيروت والشركة المساهمة في هذا البرج تقوم بالتحويل الى اسرائيل عبر بنوك اسرائيلية فماذا فعلت الوزيرة... لعلمكم كل ما ستقوم الوزيرة بعرضه عليكم هي مجرد فيديوهات مفبركة ولم يتغير شي المخالفات والتجاوزات والاتجار بالبشر ومعاناة المعاقين والارامل والمطلقات مازالت كما هي..علينا التزامنا شرعيا وقانونيا وانسانيا يحتم علينا ان نوصل المخصصات المالية الى مستحقيها بعيدا عن من يحاولون استغلال النفوذ في الحصول علي ما لا يستحقون. الوزيرة الصبيح تبدأ مرافعتها: نحن طبقنا القوانين التي اصدرها البرلمان والتزمنا بالقسم الدستوري الذي اقسمناه امام مجلسكم الموقر وامام صاحب السمو امير البلاد هل مطلوب مني تطبيق القانون ام التساهل والمجاملة لمن لا يستحق؟.. الحديث عن تجميد عمل لجنة المساعدات العامة كلام عار عن الصحة تماما واللجنة مازالت تمارس عملها.. استند في عملي علي الدستور الذي ينص علي عدم التفريط بالمال العام ولكن يبدوا ان هذا الامر يا يعجب البعض.. لا يمكن ان احرم احدا من حقه في المساعدات الاجتماعية ولكن وفق القانون والضوابط. والمساعدات الاجتماعية ارتفعت الى 265 مليون دينار بعد ان كانت 74 مليون.. واصدرت قرارا بوقف الصرف النقدي حتي نسهم في تعزيز رفع الذل عن الشرائح المستفيدة.. مديونيات المساعدات العامة بلغت 29 مليون دينار في عام 2017 بعد ان كانت 3 ملايين في 2014.. قمنا بتحصيل 6 ملايين منها وجاري العمل علي تحصيل الباقي..وردا علي من يدعي بان وزارة الشؤون الاكثر في القضايا وتربك المحاكم، فان الوزارة كسبت 98% من قضاياها مقابل 2% خسرتها في دعاوي المساعدات العامة وهذا دليل علي اننا نسير في الاتجاه الصحيح.

...ويدعون بانني اهدف الى خصخصة الجمعيات التعاونية.

الا يعلموا بانه لا يوجد في قانون التعاون مادة واحدة تعطي الوزير المختص الحق في خصخصة التعاونيات.. انا احافظ علي اموال المساهمين في الجمعيات التعاونية وقمنا بتكويت الوظائف الاشرافية بعد ان ثبت بان اغلب السرقات في التعاونيات يقوم بها الوافدون..ونعم بعض الجنسيات الوافدة تسيطر علي تجارة الخضار ويتحكمون في رفع الاسعار وقمنا بمحاربه هولاء وندعم المزارع الكويتي..

لم اخالف القانون كما يدعي المستجوبون في نسبه المحافظات من ارباح الجمعيات التعاونية فهذه النسبة تم تحديدها بالتنسيق مع المجلس لشؤون المحافظات وذلك تطبيقا للمرسوم الصادر في هذا الخصوص. اما ملفات الرعاية الاسرية جميعها يتم ارشفتها والحديث بان هناك ملفات ضاعت كلام عار عن الصحة واذا احد لديه ما يثبت يقدمه.. وبالنسبة لجمعية اليمن السعيد الذي تحدث عنها الزميل المستجوب فانه وايمانا مني باهمية عمل مؤسسات المجتمع المدني فقد عملت علي زيادة عدد الجمعيات الخيرية والنفع العام من 2014 وحتي الوقت الحالي.. ولا توجد هناك اي تحويلات الى اسرائيل عبر الشركة التي اشار اليها المستجوب.. انا ام الانسانية في وزارة الشؤون الاجتماعية واعمل ابتغاء لوجه الله تعالي.. والمزارع الذي يتحدث عنه المستجوبون والذي عمره 72 عاما تم انهاء خدماته في يونيو الماضي والحديث عن ان وزارة الشؤون مرتع للوافدين كلام غير صحيح ونسبه الكويتيين في الوزارك تبلغ 96%.

ولدي عشرة مستشارين كويتيين لهم الجنة علي ما يواجهوه في سبيل تحقيق المصلحة العامة. ولمن يدعون بان هناك تحايلا في التحويلات اوكد الى مجلسكم الموقر انه تم اكتشاف ان احدي المزارع مسجل في ملفها 500 عامل وتبين لنا ان غالبية التحويل للقطاع الاهلي تتم من المزارع لذلك قررت منع تحويل العمالة بين المزارع والقطاع الاهلي...أما زيادة عدد العمالة في ادارة تقدير الاحتياج تتم وفق بيانات محفوظة في البرنامج الالي ولا يملك احد التلاعب فيها او تغييرها حتي وان كان الوزير..وزارة الشؤون كسبت ضد تجار الاقامات 100 قضية تضمنت 2004 عمال وباجمالي 539900 بعضها وصل الى حد السجن بينما عدد المخالفات المحالة للتحقيق ارتفع من3325 عام 2014 الى 6882 حاليا..ولن نتواني في تطبيق القانون ضد تجار الاقامات وسنواصل حربنا عليهم مع رجال الداخلية من المباحث الذين هم تاج علي راسي.. قمنا بابعاد 15 مندوب عمل تم ضبطهم بالجرم المشهود بتقديم رشاوي والمشاركة في تسهيل معاملات غير قانونية ونحقق مع 20 موظف احيلوا للنيابة العامة من هيئة القوي العاملة..وقمنا بتطبيق الاختبارات المهنية للعمالة الوافدة قبل انخراطهم في سوق العمل وحتي الان اختبر 652 وافدا يمثلون 14 مهنة.

ونجحنا في توفير مليون و555 الف دينار بعد اتباع خطة لترشيد النفقات في هيئة القوي العاملة يضا لم أسحب أي صلاحيات من وكلاء الوزارة بل أعطيتهم صلاحيات الوزير.. وانبه الى ان عدد اللجان الطبية في هيئة الاعاقة يبلغ 26 لجنة تضم 116 طبيبا في مختلف التخصصات منهم 66 استشاري ولدينا لجنة للتظلمات تضم 9 استشاريين.

وزارة الداخلية

إعلان

تعلن الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية - إدارة تحقيق المخالفات المرورية لجنة بيع المركبات بالمزاد العلني عن بيع عدد ١٥٩ مركبة محجوزة بكراج هيئة النقل العام (منطقة ميناء عبدالله) محافظة الأحمدي. وعليه فإنه على أصحاب هذه المركبات ضرورة مراجعة لجنة بيع المركبات بالمزاد العلني بمحافظة الأحمدي خلال أسبوعين من تاريخ النشر، وإلا ستقوم اللجنة باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن بيع هذه المركبات دون الرجوع لمالكيها.

مزاد الداخلية رقم (12) مزاد ميناء عبدالله رقم (7)

الكندري يترأس جانبا من الجلسة